الأمم المتحدة S/PV.5278

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥٢٧٨**

الخميس، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد موتوك	(رومانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	الأرجنتين	السيد غارسيا مريتان
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجزائر	السيد بعلي
	بنن	السيد إيدوهو
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	الصين	السيد تشينغ جنغي
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باها
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسن
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-55253 (A)

0555253

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أفهم أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ألويمي أدينيجي، وزير خارجية نيجيريا.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد ألويمي أدينيجي.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد أدينيجي (نيجيريا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سعيد دجينيت، مفوض لجنة الاتحاد الأفريقي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد دجينيت إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد بيير شوري، الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، وإلى السيد أنطونيو مونتيرو، الممثل السامي للأمين العام المعني بالانتخابات في كوت ديفوار.

تقرر ذلك.

أدعو السيد شوري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأدعو السيد مونتيرو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل كوت ديفوار يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه دعوة إلى ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد جانغوني – باي (كوت ديفوار) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن انوه في هذه الجلسة بوجود معالي السيد عمر بشير مانيس، الرئيس الحالي لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبوجود السيد موجانكو غومبي والسيد سيلومكو سوكوبا، ممثلين لوسيط الاتحاد الأفريقي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2005/639، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيجيريا.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها وزير خارجية نيجيريا، معالي السيد ألويمي

أدينيجي؛ ومفوض مفوضية الاتحاد الأفريقي، معالي السيد سعيد دجينيت؛ والممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، السيد بيير شوري؛ والممثل السامي للأمين العام المعني بالانتخابات في كوت ديفوار، السيد أنطونيو مونتيرو.

أعطي الكلمة الآن للوزير أدينيجي.

السيد أدينيجي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أود أن أشكركم وأشكر أعضاء المجلس الآخرين على منحي هذه الفرصة لأخاطبكم بشأن عملية السلام في كوت ديفوار. وهذه مسألة ظهرت مرارا وتكرارا في جدول أعمال المجلس في العامين الأخيرين، ومسألة دأبت على أن تشكل مصدر انشغال كبير للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. إنها موضوع شهدنا إزاءه، بصورة متعاقبة، فترات ذات توقع كبير وفترات ذات قلق كبير – قلق بالنسبة لأفريقيا عموما، ولكن خاصة بالنسبة لمنطقة غرب أفريقيا، التي تتعرض دولها، بسبب قربها من كوت ديفوار وصلاتها الاقتصادية والثقافية القوية، لخطر شديد من جراء آثار التطورات التي تحدث في ذلك البلد.

واليوم، كما هو الحال خلال الأسابيع القليلة الماضية، تشهد كوت ديفوار إحدى الفترات المقلقة. ولكنها هذه المرة فترة من المحتمل أن تكون متفجرة، وخاصة بسبب استحالة الوفاء بالموعد النهائي للمراحل الانتقالية المتوخاة في اتفاق لينا – ماركوسي. وتلك الحالة والحاجة إلى اتخاذ إجراءات وقائية لتفادي وقوع كارثة يمكن أن تصيب منطقة غرب أفريقيا كلها بنكسة تستمر لفترة أعوام عديدة، إن لم يكن لعقود، هما السبب في فورة الأنشطة – وهي مرحلة بلغت أوجها اليوم في وجود وفد الاتحاد الأفريقي في المجلس، وهو الوفد الذي أشعر بالامتياز لقيادته.

وهذا المجلس يدرك جيدا الجهود الجديرة بالإشادة والموارد الكبيرة التي كرسها رئيس جنوب أفريقيا، متصرفا بموجب سلطات الاتحاد الأفريقي، لعملية السلام في كوت ديفوار في الأشهر التسعة الماضية أو نحو ذلك. وأشادت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على السواء إشادة مستحقة بالرئيس ثابو مبيكي. ومن الواضح أن تقدما كبيرا تم إحرازه في تنفيذ اتفاقات لينا – ماركوسي وأكرا وبريتوريا خلال فترة الوساطة التي قام بها رئيس جنوب أفريقيا.

وبالرغم من التقدم المحرز، عندما بدأ يتضح أن الفترة الانتقالية – التي كان من المتوقع أن تنتهي بإجراء الانتخابات في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ – لا يمكن أن تكتمل، أصبح من الضروري بشكل عاجل النظر في كيفية إدارة ترتيبات ما بعد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وبالتالي، بمبادرة من الرئيس أوباسانجو، رئيس الاتحاد الأفريقي، عقد اجتماع لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات في نيويورك، على هامش الجمعية العامة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وخلال مداولات مجلس السلام والأمن، تلقى المجلس تقريرا من الرئيس ثابو مبيكي، الوسيط، الذي كان أيضا رئيس المجلس لذلك الشهر. وبعد ذلك العرض الواضح جدا والمطول، أعرب مجلس السلام والأمن عن القلق إزاء أنه، بالرغم من الجهود الدؤوبة لوسيط الاتحاد الأفريقي، لم تظهر الأطراف الإيفوارية الإرادة السياسية اللازمة للتنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن المسائل المعلقة، وخاصة تفكيك المليشيات ونزع سلاحها، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة وعادلة وتتسم بالشفافية. وشدد مجلس السلام والأمن على الحاجة إلى استعراض الحالة في كوت ديفوار قبل ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وطلب إلى الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تنعقد بصورة عاجلة على مستوى القمة بغية تقييم الحالة والإبلاغ عنها في اجتماع لمجلس السلام والأمن للاتحاد الأفريقي من المقرر أن يعقد على نحو عاجل على مستوى القمة للنظر في المسألة واتخاذ قرار وفقا لذلك.

وهكذا، بالنظر إلى إلحاح هذه المسألة، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء الدول والحكومات في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، في أبوجا، للنظر في الحالة في كوت ديفوار والتطورات التي يجب تحقيقها بعد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وأصدر مؤتمر قمة الجماعة توصيات بعيدة الأثر جرى تقديمها إلى اجتماع لمجلس السلام والأمن، الذي انعقد هو نفسه في خلال أسبوع من مؤتمر قمة أبوجا، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وشكلت توصيات الجماعة في مجملها الأساس لاعتماد مجلس السلام والأمن لقرارها في اجتماع ٦ تشرين الأول/أكتوبر، ولكني لن أطيل بشأن تلك التوصيات. بيد أن النتيجة التي تمخض عنها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هي، بطبيعة الحال، ما أتى به وفد الاتحاد الأفريقي لتقديمه رسميا إلى المجلس عصر اليوم، وفقا للفقرة ١٤ من بيان مجلس السلام والأمن التي تنص على أنه ”يقرر تقديم هذا القرار إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للحصول على دعمه...“ (S/2005/639، المرفق).

وسأترك لمفوض الأمن، السيد جنيت، مهمة تقديم هذا القرار ونبذة تجميعية لنقاطه الرئيسية بإيجاز شديد. بيد أني أود أن أوجه الاهتمام إلى جانب هام من جوانب القرار يتعلق بطلب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو طلب أظن أنه لا يجري تقديمه لأول مرة، بأن ينظر في إجراء إضافة كبيرة إلى قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وهذا الطلب مناسب بصفة خاصة في فترة تقترب بسرعة ويُتوخى فيها ويرجى أن نشهد زيادة في الأنشطة المتعلقة بنزع سلاح المليشيات وتسريحها، وليس أقل من ذلك أهمية إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة ومتسمة بالشفافية والمصداقية في كوت ديفوار.

والقوام الحالي المأذون به للقوات التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يزيد قليلا عن ٧ ٠٩٠ فردا فيما أعتقد. والآن، صدقوني من فضلكم إذ أتكلم كممثل خاص سابق للأمين العام، هذا العدد أقل بكثير من المستوى المطلوب إذا أريد أن يتم نزع سلاح ذي مصداقية في كوت ديفوار. ومن ثم يتوقع الاتحاد الأفريقي ويرجو أن يتخذ مجلس الأمن هذا بسرعة قراره بشأن تقرير مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي سيعرضه السيد جنيت بإحكام، ولكن في شيء من التفصيل، حتى نتمكن خلال الفترة من الآن ونهاية تشرين الأول/أكتوبر من إقامة جميع الهياكل التي ستكون ضرورية للغاية لحكم البلد بعد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. ويحدونا أمل في أن يشمل هذا القرار ذاته التزاما أكيدا بزيادة قوة عملية الأمم المتحدة.

وفي الختام، غني عن القول أن يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر يقترب بسعة والخطوات التي يتعين اتخاذها على أرض الواقع في كوت ديفوار كثيرة، وليس ذلك فقط لتمكيننا نحن الموجودين هناك من حمل جميع الأطراف في كوت ديفوار على قبول قرار مجلس السلام والأمن، الذي نأمل أن يقره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإنما أيضا لكي يمكن الالتزام على نحو أكيد بتنفيذ القرار، لأن هذا في الواقع مسألة رئيسية في كوت ديفوار. فلا تنقصنا الاتفاقات، وكنا قد توصلنا إلى سلسلة من الاتفاقات بشأن الحالة في كوت ديفوار، وأيدتها جميع الأطراف الرئيسية، أما حين يتعلق الأمر بمرحلة التنفيذ فتلك قصة أخرى. ورغم ذلك فنحن متفائلون ونأمل هذه المرة، بالتعاون من جانب كل

المعنيين، وبالمشاركة الكبيرة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وبطبيعة الحال من الأمم المتحدة، أن القصة ستكون مختلفة.

والمهم في هذه المرحلة أن يُظهر مجلس الأمن الشعور بالإلحاح الذي ميز السرعة التي تمكنت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس السلام والأمن على الصعيد الأفريقي، وحتى على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات، من تجميع القوى وأداء دورها في هذه المرحلة المبدئية في حل الأزمة في كوت ديفوار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمفوض لجنة الاتحاد الأفريقي، السيد سعيد جنيت.

السيد جنيت (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم يا سيدي على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر تشرين الأول/أكتوبر وأن أنقل كذلك تقدير رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي لإتاحتكم هذه الفرصة للجنة لإحاطة مجلس الأمن علما باستنتاجات الاجتماع الأربعين لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن كوت ديفوار.

وفي اجتماعنا معا هنا اليوم، بعد اجتماع مجلس السلام والأمن، شهادة بليغة على إصرارنا المشترك على تعزيز التنسيق والتعاون وتحسينهما بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وكما يدرك جميع أعضاء مجلس الأمن، وكما أشار السيد أدينيجي، فإن المبادرة بالدعوة لعقد اجتماع عاجل في نيويورك لمجلس السلام والأمن يوم ١٤ أيلول/سبتمبر، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، بمبادرة من الرئيس النيجيري أوباسانجو، اتخذت في ظل خلفية بطء التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات وما نتج عنه من تهديد لعملية السلام، ولا سيما بالنظر إلى أن إجراء الانتخابات يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ لم يعد ممكنا.

في ذلك الاجتماع قرر مجلس السلام والأمن أن ينعقد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشكل عاجل لتقييم الحالة فيما يتعلق بمشاكل تنفيذ الاتفاقات المعلقة وتقديم تقرير عنها إلى اجتماع مجلس السلام والأمن الذي تقرر عقده بصفة عاجلة على مستوى القمة، بمشاركة قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للنظر في المسألة واتخاذ قرار بناء على ذلك.

واجتمع مؤتمر قمة الجماعة في ٣٠ أيلول/سبتمبر، ووضع مجموعة من التوصيات التي نظر فيها مجلس السلام والأمن في اجتماعه المعقود يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات، بمشاركة من قادة الجماعة والأمم المتحدة، ضمن أطراف أخرى.

واستنادا إلى التوصيات التي قدمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) ومراعاة للجهود التي بذلها زعماء الجماعة الاقتصادية، ووساطة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من جهة، وللشواغل التي أعربت عنها كل الأطراف الإيفوارية من جهة أخرى، سعى مجلس السلام والأمن إلى تقديم منظور أفريقي للجهود الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجهها عملية السلام في كوت ديفوار. وبعد مداولات مجلس السلام والأمن، اتفق المجلس على ما يلي.

في ما يتعلق بفترة ما بعد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قرر مجلس السلام والأمن أن تستمر الترتيبات المتفق عليها في اتفاق لينـاس – ماركوسي من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى فترة لا تتجاوز ١٢ شهرا، وقرر أيضا، أولا، أن يبقى الرئيس غباغبو رئيسا للدولة أثناء الفترة المذكورة. ثانيا، واتفق على أن يتم تعيين رئيس وزراء جديد

مقبول من جانب كل الأطراف الموقعة على اتفاق لينـاس – ماركوسـي؛ وأن الحكومـة الـتي يقودهـا سـتتألف مـن شخصيات تقترحها الأطراف الإيفوارية الموقعة على اتفاق لينـاس – ماركوسي. ثالثا، اتفق على أن تتم دعوة الأطراف الإيفوارية، في أقرب وقت ممكن، إلى منتدى للحوار الوطني في ياموسوكرو؛ وسيشارك في رئاسة ذلك الاجتماع، الذي سيكون مفتوحا أمام المجتمع المدني، بما في ذلك القادة التقليديون والقطاع الخاص، الرئيس اولوسيغون أوباسانجو رئيس جمهورية نيجيريا والرئيس ثابو مبيكي رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

وفي ما يتعلق بدور المجتمع الدولي في عملية السلام ودعمه لها، قرر مجلس السلام والأمن، أولا، إعادة التأكيد على دور الرئيس مبيكي بصفته وسيطا للاتحاد الأفريقي. ثانيا، قرر أن يترأس وزير خارجية نيجيريا، بصفتها رئيسة الاتحاد الأفريقي، إنشاء فريق عامل دولي على مستوى الوزراء. وستُنشأ أمانة، تتولى الأمم المتحدة تنسيقها، من مكتب الممثل الخاص للأمين العام والممثل الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية في كوت ديفوار والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في كوت ديفوار. ثالثا، قرر أن يضطلع بالوساطة اليومية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والممثل السامي للأمين العام المكلف بالانتخابات في كوت ديفوار والمبعوث الخاص لجنوب أفريقيا والممثل الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في كوت ديفوار. وسيرأس فريق الوساطة المبعوث الخاص لجنوب أفريقيا، بصفته ممثلا لوساطة الاتحاد الأفريقي.

وفي ما يتعلق بالدور المحدد للأمم المتحدة، فقد أكد مجلس السلام والأمن دعمه لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (العملية) وطلب إلى مجلس الأمن أن يوفر للعملية كل الوسائل الضرورية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بفعالية، وأن يجري مزيدا من الدراسة على التفويض بزيادة كبيرة لقوامها. وأكد مرة أخرى تأييده للتدابير الفردية المنصوص عليها في الفقرتين ٩ و ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ والقرارات اللاحقة ذات الصلة بالالتزامات التي قطعتها الأطراف الإيفوارية.

أخيرا، قرر مجلس السلام والأمن أن يرسل وفدا رفيع المستوى إلى كوت ديفوار يتألف من الرئيس اولوسيغون أوباسانجو، رئيس الاتحاد الأفريقي، والرئيس ثابو مبيكي، وسيط الاتحاد الأفريقي، ليجتمعا مع الرئيس غباغبو وغيره من الأطراف الإيفوارية بخصوص تنفيذ قراره.

في هذا الظرف الحاسم من عملية السلام في كوت ديفوار، لا يمكننا أن نغفل المكاسب المنجزة حتى الآن. ولكن لا ينبغي لنا أيضا أن نقلل من شدة الصعوبات التي أمامنا، بعد أن أصبحت معروفة لدينا حقيقة أن عدم تنفيذ الاتفاقات أصبح حالة متواترة في كوت ديفوار. وكان مجلس السلام والأمن في اعتماده القرار المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، يهدف إلى منح زخم جديد لعملية السلام عن طريق تصميم ومشاركة أكبر من جانب المجتمع الدولي ودعم أكبر من الأطراف الإيفوارية والتأكيد عليها للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها.

قبل أن أختتم، أود أن أشاطر أعضاء مجلس الأمن الملاحظات التالية.

أولا، إن الأطراف الإيفوارية والمجتمع الدولي بحاجة إلى أن يستفيدوا استفادة تامة من الفترة التي لا تتجاوز ١٢ شهرا لمعالجة جميع المسائل المعلقة، بما فيها نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ونزع سلاح الميليشيات وتفكيكها وتهيئة الظروف لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. وهذا

يتطلب اعتماد جدول زمني محدد للتنفيذ في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، إن أعضاء المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يعملوا يدا بيد، ومجلس الأمن بحاجة إلى أن يرسل رسالة قوية إلى الأطراف الإيفوارية تبين عزم وتماسك المجتمع الدولي.

ثالثا، تقوم حاجة إلى تقوية دور ووجود الأمم المتحدة، سواء من حيث توفير كل الوسائل الضرورية للعملية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بفعالية أو من حيث تقوية سلطة الممثل السامي للانتخابات في كوت ديفوار بغية تمكينه من تنظيم انتخابات ذات مصداقية.

رابعا، إن الأطراف بحاجة إلى أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها وتعهداتها، والمجتمع الدولي بحاجة إلى أن يظهر مزيدا من العزم لممارسة الضغط اللازم وفرض الجزاءات اللازمة على الأطراف المقصرة.

في الختام، أود أن أدعو أعضاء مجلس الأمن إلى تأييد القرار الصادر في الجلسة الأربعين لمجلس السلام والأمن وإلى اتخاذ كل التدابير الضرورية الأخرى التي تهدف إلى الدفع قدما بعملية السلام في كوت ديفوار فيساهموا بذلك في استعادة السلام في ذلك البلد، السلام الذي ينتظره بلهفة لا شعب كوت ديفوار فحسب، بل المنطقة والقارة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد سعيد جينيت على إحاطته الإعلامية وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيير شوري، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون كوت ديفوار.

السيد شوري (تكلم بالانكليزية): إن مؤتمر قمة أديس أبابا، الذي سبقه مؤتمر قمة أبوجا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في رسمه طريقا جديدا نحو عملية السلام، منح الأمل لشعب كوت ديفوار. وساعد أيضا في تبديد بعض الشكوك بما قد يحدث بعد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. لكن على زعماء كوت ديفوار أن يسلكوا الطريق الجديد إلى السلام وأن يبددوا الريبة المتبادلة والشكوك العميقة الجذور. وفي الوقت ذاته، تقف بضعة تحديات كبيرة في طريق السلام والأمن المستدامين. واسمحوا لي أن أقدم بضع ملاحظات موجزة من الميدان، كما يقال.

تسود في كافة أجواء كوت ديفوار مشاعر القلق والخوف وتوجد في الشوارع كلاشنيكوفات كثيرة جدا. ويبدو أن انعدام الأمن هو النمط السائد اليوم. وهذا ينتج من الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان؛ والتهديدات الموجهة للأجانب؛ وبخاصة لمواطني الجماعة الاقتصادية؛ وترويع المعارضين السياسيين؛ والإعاقة المتكررة لحرية حركة القوات المحايدة. إن الجمود في عمليات تفكيك المليشيات، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي التحضير للانتخابات، فضلا عن وسائط الإعلام التهجمية، تساهم بدورها في انعدام الأمن.

إن التقرير الأخير عن حقوق الإنسان لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الذي يغطي الفترة ما بين أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠٠٥، والذي صدر قبل خمسة أيام في أبيدجان، يتضمن وقائع بشعة. فالتقرير يصف بالتفصيل انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان المرتكبة بتواتر متزايد من قبل قوات الدفاع والأمن التابعة للحكومة، والعناصر العسكرية للقوات الجديدة، والمليشيات المسلحة وغير المسلحة التي انضمت إلى أي من طرفي الصراع الإيفواري والمجرمين. لقد تأصلت جذور انعدام سيادة القانون.

لقد حظي مرتكبو تلك الانتهاكات بحصانة شبه كاملة من العقاب بالنسبة لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي مارسوها ضد السكان العزّل. ويجعل ذلك من

الصعب على مسؤولي حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ورجال الشرطة التعرف على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، التي يكتشفونها يوميا في سياق عملهم. وكقاعدة، يتم الإفراج عن منتهكي حقوق الإنسان الذين تلقي القوات المحايدة القبض عليهم في منطقة الثقة بدون أن تتخذ السلطات أية إجراءات أخرى.

إن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأساسية للمواطنين في كوت ديفوار هي سبب ونتيجة، في نفس الوقت، للأزمة السياسية والعسكرية في كوت ديفوار منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وستثبت الجهود الحثيثة التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق السلام الدائم وتعزيز المصالحة الوطنية أنها لن تكتمل ما لم يتم اتخاذ إجراءات حاسمة لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى مجلس الأمن للنظر على وجه الاستعجال في تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في المزاعم بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في كوت ديفوار. ويغطي التقرير الفترة من ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وقد أحاله الأمين العام إلى المجلس في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

وكما يشير إليه تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (A/2005/604)، فإن الجهود التي تبذلها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لاستعادة البيئة الأمنية والمستقرة في البلد والمحافظة عليها، قد تعرضت لعرقلة شديدة بسبب الإعاقة المتكررة لحرية حركة القوات المحايدة وعملياتها. ومنذ أحداث أنياما وأغبوفيل في تموز/يوليه، تم تسجيل أكثر من ٦٠ حالة من حالات إعاقة حرية حركة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وقعت أغلبيتها في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في جنوب البلد. ونتيجة لذلك، تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بوضع استراتيجية أكثر قوة تهدف إلى منع حدوث المزيد من حالات الإعاقة والحد منها، وهي تشمل الخطوات المتخذة على أعلى مستوى سياسي وعسكري وعلى مستوى حملات إعلامية تجري في كل أنحاء البلد للنهوض بشكل أفضل بدور البعثة وولايتها في كوت ديفوار.

كما أعاق أيضا انتشار جماعات المليشيات في مختلف أنحاء البلد، بشكل خطير، الجهود التي تبذلها البعثة لتعزيز الأمن، ولا سيما في إطار الارتباط الوثيق لتلك الجماعات بالقوى السياسية. واتُخذت بضع خطوات أولية لتفكيك هذه المليشيات ونزع سلاحها. ولكن للأسف تفتقر هذه العملية إلى الشفافية والمصداقية اللازمتين.

إن الاستعدادات التي تمت لنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم قد تقدمت بصورة كبيرة. كما اكتمل بناء وإعادة تأهيل المواقع المخصصة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمعدل ٧٠ في المائة في المناطق التي تسيطر عليها القوى الجديدة، في الشمال، و ٩٥ في المائة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. ولكن ما زال البدء بتنفيذ العملية رهينة لمطالب القوى الجديدة بضرورة القيام، أولا، بحل مسألة تحديد الهوية بصورة كافية. وفي الجهود المبذولة لكسر هذا الجمود، اقترحت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار نهجا تدريجيا يبدأ بعمليات التجميع الأولى للمقاتلين في قريتي بونا وبوندوكو، في الجانب المقابل لمنطقة الثقة، كمقدمة لعملية تفكيك المليشيات ونزع سلاحها. وكل المسائل السياسية المعلقة، بما في ذلك مسألة تحديد الهوية، يمكن تناولها بالتوازي.

وسيقدم السيد مونتيرو تقريرا إلى المجلس حول الاستعدادات للانتخابات. وسيتوقف التقدم المحرز في هذه الاستعدادات على تهيئة ظروف أمنية وسياسية مناسبة تسمح بالوصول الإنساني بدون عائق، وحرية الحركة، والقيام بحملات انتخابية في جميع أنحاء البلد.

ولدى النظر في نتائج اجتماع القمة التي عرضها من فوره ممثل الاتحاد الأفريقي على مجلس الأمن، يمكن لأعضاء المجلس أن يولوا اهتمامهم العاجل للنقاط التالية، بغية تيسير التنفيذ الفعال لقرارات أديس أبابا. وفي ذلك الصدد، يمكن النظر في الخطوات التالية.

أولا، ينبغي دعم نتائج اجتماع قمة الاتحاد الأفريقي، من أجل توجيه رسالة عن الحاجة إلى الحفاظ على وحدة العمل والغرض لدى المجتمع الدولي وتقويتها.

ثانيا، ينبغي تشجيع عقد اجتماع الفريق العامل الدولي، على وجه الاستعجال، بهدف تحديد جدول زمني جديد، ذي نقاط مرجعية رئيسية، لتنفيذ الأحكام المتبقية من اتفاق بريتوريا. ويمكن ربط ذلك بالفرض التلقائي لجزاءات محددة الأهداف.

ثالثا، ولعدم تأجيل تنفيذ العملية، ينبغي تعيين رئيس الوزراء وحكومته، أو حكومتها، في أسرع وقت ممكن.

رابعا، نظرا لأن ولاية الجمعية الوطنية تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ينبغي تقديم توصيات، في الوقت المناسب، حول دور الهيئة التشريعية فيما بعد.

خامسا، ينبغي تقديم الدعم للرئيسين أوباسانجو ومبيكي في زيارتيهما المقبلتين إلى كوت ديفوار لتأمين التزام جميع زعماء كوت ديفوار بتنفيذ قرار أديس أبابا.

وأخيرا، من الضروري توضيح دور الأمم المتحدة، نظرا للمهام الحيوية والملموسة التي يُتوقع أن تقوم بها في إطار دعم تنفيذ الجوانب الرئيسية لعملية السلام. وفي ظل انعدام الثقة السائد الآن بين زعماء كوت ديفوار، أعتقد شخصيا أن الموقف الحيادي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يمكن أن يساعد بشكل كبير على صياغة وتنفيذ جدول أعمال استباقي وتطلعي في إطار عملية السلام في كوت ديفوار.

وفي الختام، يمكنني القول إنني تمكنت بصعوبة من الحضور إلى هنا اليوم نظرا لأنه قبل عدة أيام اصطحبني الآلاف من الناس وأنا في طريقي إلى المطار. لقد كانوا مواطنين من الشباب؛ إنهم من مواطني كوت ديفوار الذين غمرتهم فرحة الاحتفال بصعود فريق كرة القدم في كوت ديفوار إلى تصفيات كأس العالم التي ستعقد في ألمانيا في العام المقبل. لقد أظهروا وحدة وطنية هائلة وكبرياء وأملا في بلادهم. أعتقد أن ذلك يعطينا الأمل أيضا. وفي الوقت نفسه، نشاهد الآن مظاهر وحدة فريدة تتبدى في المجتمع الدولي حيال كوت ديفوار. فلننضم إذا هاتين ''الروحين'' نحو الوحدة، في كوت ديفوار وهنا، ولنساعد شعب كوت ديفوار على المضي قدما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير شوري على إحاطته الإعلامية وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة بلغة رومانية سليمة تماما.

أعطي الكلمة الآن للسيد أنطونيو مونتيرو، الممثل السامي للأمين العام المعني بالانتخابات في كوت ديفوار.

السيد مونتيرو (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالتهنئة إليكم وإلى بلدكم، سيدي الرئيس، على توليكم مهام منصبكم الصعبة لهذا الشهر. وأتمنى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بدوركم.

كما يدرك المجلس، فإن الولاية المنوطة بالممثل السامي للأمين العام المعني بالانتخابات في كوت ديفوار

تتوخى عقد انتخابات رئاسية مفتوحة وحرة ونزيهة وشفافة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، بوصفها حلا للأزمة في البلد. ولكن ملاحظتي الأولى أثناء بعثتي الاستكشافية إلى البلد، في الفترة من ٨ إلى ١٨ آب/أغسطس، أنه كان هناك غياب كامل لأي تقدم حقيقي في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ويلقي التأخير الذي لا مفر منه في تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات بظلال معقولة من الشكوك على إمكانية عقد انتخابات رئاسية ذات مصداقية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، بالنظر إلى تسلسل الأحداث الأخيرة التي يدركها المجلس.

وأثناء تلك البعثة الاستكشافية، تمثّلت مهمتي الأولى في محاولة تبديد الاعتراضات التي أثارتها المعارضة بشأن القرارات الرئاسية الصادرة في ١٥ تموز/يوليه المتعلقة باللجنة الانتخابية المستقلة الجديدة ومسائل تحديد الهوية والتجنّس. وبعد أن سألت الرئيس ثابو مبيكي، وسيط الاتحاد الأفريقي، أن يتدخل لدى الرئيس غباغبو، صدرت مراسيم رئاسية جديدة في ٢٩ آب/أغسطس تؤكد على الدور الرئيسي للجنة في إجراء العملية الانتخابية، وتوضح الأسئلة المتعلقة بالجنسية وتحديد الهوية والتجنّس – وهي مسائل تشكّل جانبا أساسيا في إطار الأزمة في كوت ديفوار. وفي اليوم نفسه، عيّن الأمين العام للقوات الجديدة ممثليها الستة في اللجنة الانتخابية المستقلة الجديدة، منهيا بذلك رفض المعارضة المشاركة في العملية، وهو رفض استمر حتى ذلك الحين. وكانت مهمتي الثانية أن أطلب الانتهاء من تحديد أسماء المرشحين لعضوية اللجنة الجديدة للمساعدة في تشكيل المجلس الدستوري.

وبتقديم تأكيدات بشأن النزاهة والموضوعية لكل الأطراف الإيفوارية الفاعلة – وهذه هي القاعدة الأساسية لإنشاء منصب الممثل السامي كتدبير استثنائي – فقد أكدت دائما لشركائي في الحوار أن من الضروري أن يلتزموا حقا بالعملية الانتخابية. وينبغي أن تجرى الانتخابات من جانب الإيفواريين أنفسهم، مع احترام قوانين البلد، والتكيف وفقا للاتفاقيات التي تم توقيعها.

وبعد الانتهاء من تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة، كانت هناك حاجة إلى وقت إضافي لتطبيق جميع الإجراءات القانونية الرسمية وتسوية المسائل المتصلة بتعدد المرشحين للحزب الواحد. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، وقع رئيس الجمهورية مرسوم إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة، التي ستملأ أيضا فجوة قائمة من خلال اعتبارها أساسا للحوار الاعتيادي بين جميع القوى السياسية.

وقد استلمت اليوم رسالة من وزير الإدارة الإقليمية، أخبرني فيها أن مراسم أداء القسم لأعضاء اللجنة الانتخابية ستجري يوم الاثنين القادم، وبأن الاجتماع الأول، الذي سيخصص لانتخاب أعضاء المكتب، سيعقد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر.

وأعتزم المشاركة النشطة في أعمال اللجنة الانتخابية من خلال تقديم النصح والإرشاد لمنع الصعوبات وتذليلها إن ظهرت، لكي لا تحول دون إجراء انتخابات مفتوحة وحرة ونزيهة وشفافة. وأعتزم أيضا الكشف عن أي مخالفات قد تقع.

وأنوي أيضا أن أعمل بشكل وثيق مع المجلس الدستوري، الذي من بين سلطاته التحقق من شرعية المرشحين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وحل النزاعات المتصلة بانتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء الجمعية الوطنية، وإعلان النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية.

وأثناء التحضير للانتخابات طلبتُ إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تعمل مع مكتبي لإقامة الاتصالات مع المعهد الوطني للإحصاء، والمكتب الوطني للهويات، والمجلس الوطني لمراقبة الهويات. وتعمل جميع هذه

الوكالات للتحضير للانتخابات. وستجري لاحقا مناقشة جميع الأعمال التي تم الاضطلاع بها مع اللجنة الانتخابية.

لقد بدأت شعبة الانتخابات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بنشر ١٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة الذين سيعملون كمستشارين انتخابيين في كل أنحاء كوت ديفوار. وقد شرعوا في إقامة اتصالات مع السلطات المحلية.

وبالتالي، فإن الطريق مفتوح أمام تنظيم الانتخابات. والهدف الآن بالنسبة للجنة الانتخابية هو وضع خارطة طريق بأهداف معيارية يجب الوفاء بها بنية حسنة. وسيجعل ذلك من الأيسر تحديد العوائق المحتملة أو أية محاولات للتلاعب بالعملية.

ومن بين جميع مهمات اللجنة، لا بد لي من القول إن أصعبها سيكون مسألة التحقق من الهويات ومعايير الأهلية للناخبين. وسيكون من الضروري أن يكون التشريع واضحا بقدر الإمكان لكي يتسنى لجميع المشاركين في إعداد سجل الناخبين أن يتصرفوا بطريقة نزيهة ووفقا للمعايير وبموضوعية.

وقد استكشفتُ مع الزعماء السياسيين فكرة بطاقة الناخبين لاستخدامها في هذه الانتخابات، والتي يجب أن تحمل صورة وبصمة، وقد يمكن استخدامها كوثيقة قانونية أساسية لتسهيل عملية الحصول على شهادات هوية إضافية، وبطاقة الهوية الجديدة.

إن العملية الانتخابية لا يمكنها أن تمضي قدما بفعالية إلا في ظل وضع أمني ملائم في كل أنحاء البلد. إن حرية الحركة والحرية الفكرية لا غنى عنهما من أجل ضمان انتخابات ديمقراطية حقيقية مقبولة من الجميع. وهذه هي مسؤولية القوات المسلحة التي تسيطر على شطري البلد المقسم، والرقابة الفعالة للقوات المحايدة، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعملية ليكورن. وبطبيعة الحال، فإن الأمر المثالي، كما أكد السيد شوري من فوره، هو الانتهاء من كامل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتفكيك المليشيات بشكل كامل.

وأود أن أختتم بنقطة واحدة: إن الاقتراح المقدم من الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن من أجل فترة لا تتجاوز ١٢ شهرا، سيكون كافيا إلى حد كبير للتحضير للانتخابات ولإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد مونتيرو على إحاطته الإعلامية وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ. أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد جانغوني – باي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة للنظر في التقرير المرحلي السادس للأمين العام عن التطورات في كوت ديفوار وعن عمليات الأمم المتحدة هناك، عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٠٣ (٢٠٠٥)، المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (S/2005/604). وأود أن أشكر أعضاء المجلس على اهتمامهم المتواصل بكوت ديفوار، الذي تدلل عليه الجلسات المفتوحة المكرسة للحالة في بلدي.

أود كذلك أن أشكر معالي السيد ألويمي أدينيجي، وزير خارجية جمهورية نيجيريا، والسيد سعيد جينيت، مفوض لجنة الاتحاد الأفريقي، الذي سافر خصيصا إلى هنا لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن عن آخر التطورات المتصلة بوساطة الاتحاد الأفريقي، وبشكل خاص، لتقديم تقرير عن الاجتماع الأربعين لمجلس السلام والأمن، المنعقد في أديس أبابا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وأود أن أحيي فخامة السيد أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا، على مشاركته الشخصية، ووسيط الاتحاد الأفريقي، السيد مبيكي، على جهوده التي لا تكل،

على مساعدتهما لنا في البحث عن حل سلمي للأزمة التي استمرت طويلا.

وأود أن أرحب هنا بالسيد بيير شوري، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد أنطوان مونتيرو، الممثل السامي للانتخابات في كوت ديفوار، على إسهامهما القيم في استعادة السلام والاستقرار إلى كوت ديفوار.

وبينما نرحب بالتقرير المرحلي السادس الممتاز، الذي يغطي كل الشروط التي يجب الوفاء بها لكي يعود السلام والاستقرار إلى بلدي، أود أن أقدم بعض التعليقات، التي لا تضع موضع الشك بأي حال مضمون التقرير.

إن النبرة العامة للتقرير توحي بأنه لا يأخذ بعين الاعتبار بشكل كاف حقيقة أن كوت ديفوار في حالة حرب منذ ثلاث سنوات وجميعنا نعرف نتائج ذلك. إن الجزأين الشمالي والغربي للبلد محتلان. ويجري الآن تداول كميات أكبر من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهناك غياب حقيقي للدولة في المنطقة المحتلة. إن الناس محبطون لأن الأزمة استعصت على الحل ولأنهم يعانون بسببها. وإن المتمردين يستمرون في تأجيل إلقاء السلاح، بالرغم من كل التضحيات التي قدمها الرئيس باسم شعب كوت ديفوار.

إن وفدي يحتفظ بحقه في أن ينقل إلى الأمين العام في الوقت المناسب ملاحظات حكومة كوت ديفوار حول التقرير السادس هذا. وهنا أود أن أكتفي بالتأكيد من جديد على التزام حكومتي بضمان سلامة مرور السلع والأشخاص وحرية حركة القوات المحايدة. وكما يعلم الأعضاء، فقد تم اتخاذ تدابير أمنية رئيسية، بما في ذلك ما اتخذ بعد الهجمات المميتة في غيتروزون وبيتيت دويكو، في الجهة الغربية من البلد، وفي أنياما وأغوفيل في الشمال من أبيجان.

وبالانتقال إلى القرارات التي اتخذها الاجتماع الأربعون لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فإن تلك القرارات تدعم موقف الحكومة الثابت المعبر عنه في الدستور الإيفواري. وحيث أن الانتخابات الرئاسية تعذر إجراؤها، في المقام الأول لأن المتمردين ما زالوا يحملون السلاح، ولأن البلد ما زال مقسما، فإن رئيس الجمهورية سيبقى ممسكا بمقاليد الرئاسة إلى أن يؤدي القسم رئيس جديد.

إنني على ثقة بأن الترتيبات الخاصة بالحكومة، المقترحة من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ستجعل من الممكن لعملية السلام أن تستمر. وهي متوقفة اليوم، لا سيما فيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ووفد بلادي يحدوه وطيد الأمل في أن يصادق مجلس الأمن على مقررات الاتحاد الأفريقي. ولا بد من وضع حد للمناقشات التي تدور حول ما يسميه البعض ”فراغا دستوريا“، حتى يمكن لجميع الأطراف أن تبدأ العمل استعدادا لإجراء انتخابات حرة وشفافة – وهي المخرج الوحيد من هذه الأزمة – على أساس مختلف الاتفاقات، وبالذات خارطة الطريق الواردة في اتفاق بريتوريا المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وإعلان بريتوريا المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. بعد رفع هذه الجلسة، سيعقد مجلس الأمن جلسة سرية حتى نواصل مناقشتنا بشأن هذا البند.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.